حل نقابة معلمي مدارس اللاجئين :

من المعروف ان هذه النقابة واجهة علنية لحزبي الاخوان المسلمين والشيوعيين اللذين كانا يمارسان نشاطهما السياسي والتعبوي من خلالها · وقد ادت النقابة من خلال هيئتها الادارية دورا هاما في محاربة مشاريع التوطنين وفي انتفاضة مارس ، ولذا فقد شملتها الاجراءات القمعية واصدر الحاكم الاداري العام بشأنها القرار التالي :

مادة ١ : توقف اجراءات تسجيل نقابة معلمي مدارس اللاجئين ·

مادة ٢ : تحل النقابة المذكورة فورا ·

مادة ٣ : يتولى حاكم اداري غزة اتخاذ اجراءات الحل والتحفظ على اموال هذه النقابة وموجوداتها وتصفية اعمالها وحصر صافي الاموال للتصرف في شأنها بقرار منا ، ويخول في سبيل القيام بمهمته جميع السلطات اللازمة لذلك (١٤) ·

ولم يكن ممكنا التحايل على هذا القرار لانه كان معطوفا على قرار صادر في ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ بمناسبة الغاء تصاريح عمل النوادي التي كانت تابعة للاحزاب الممنوعة ، حيث اعطى القرار المذكور الحاكم الاداري حق الغاء اي ناد « اذا كان قد انشيء بقصد احياء ناد اخر سبق اغلاقه او بقصد اتخاذه ستارا لذلك » (١٥) ·

كما صدر قرار ثالث في التاريخ نفسه وعن الجهة نفسها يلغي حق الاضراب والتظاهر وقد وسعت احدى فقرات قرار سابق بحيث اصبحت كما يلي :

« التحريض على الاضراب او الاعتصام باي شكل او وسيلة او الحض على تقديم الشكايات الجماعية او الوقوف موقفا عدائيا من الهيئات المعترف بها في هذه المنطقة ، او العمل باي شكل او وسيلة على بث الدعوة للتظاهر او الاخلال بالامن او احداث شغب او استعمال العنف » ·

المادة الثانية : يضاف للمادة (٢٠) فقرة جديدة بعد الفقرة الرابعة نصها كالاتي :

« يجوز للحاكم الاداري العام اغلاق النادي بقرار منه عند مخالفة احكام الفقرات الاولى والثانية والرابعة من المادة (٢٠) على ان يعين في هذه الحالة الجهة التي ستؤول اليها اموال النادي بعد تصفيتها (١٦) » ·

الموقف الجماهيري :

برغم الاجراءات القمعية التي واجهت بها الادارة المصرية انتفاضة مارس ، بدأ بالاعتقال ، مرورا بحل الجمعيات والنوادي ، انتهاء بالغاء حق التظاهر والاضراب ، اضافة الى حظر التجول ، برغم كل هذه الاجراءات فقد كان الموقف الجماهيري ملتفا حول اهداف